تداعيات جائحة كورونا (كوفيد19) على تحقيق اهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر

امال بلعيدي[1]*، اسيا شريف[2]
[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
[2] المدرسة الوطنية العليا للاحصاء ولاقتصاد التطبيقي (الجزائر)

The repercussions of the Corona pandemic (Covid-19) on achieving the goals of the economic dimension of sustainable development in Algeria

Amel Belaidi[1,*] , Assia Cherif[2]
[1] University of Algeriers 3 (Algeria) **&** [2] National School of Statistics and Applied Economics (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2023/02/14؛ تاريخ المراجعة: 2023/06/07؛ تاريخ القبول: 2023/06/15

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على اهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة خلال الفترة 2000-2022. وقد توصلت الدراسة الحالية الى ان جائحة كورونا اثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري الذي يواجه العديد من التحديات لبلوغ اهدافه التنموية وتحقيق خطة التنمية 2030 نتيجة عمق الازمة الصحية وهذا رغم النتائج الايجابية المحققة قبل الجائحة.
الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا (كوفيد 19)، اهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، التنمية المستدامة في الجزائر.
تصنيف JEL : O1; Q01

Abstract:
The study aimed to identify the impact of the Corona pandemic (Covid 19) on the goals of the economic dimension of sustainable development in Algeria, by analyzing the development of some economic indicators of sustainable development during the period 2000-2022. The current study concluded that the Corona pandemic greatly affected the Algerian economy, which faces many challenges to achieve its development goals and achieve the 2030 development plan as a result of the depth of the health crisis, despite the positive results achieved before the pandemic.
Keywords: Corona pandemic (Covid 19), the goals of the economic dimension of sustainable development in Algeria, sustainable development in Algeria
Jel Classification Codes : O1; Q01

* المؤلف المرسل: الإيميل: Belaidi1980@hotmail.com .

I. تمهيد:

شهد العالم أواخر سنة 2019 أحد اهم الازمات الصحية خطورة بسبب انتشار فيروس كورونا الذي أصاب اعدادا كبيرة من الاشخاص حول العالم مخلفا ضحايا وأزمة اقتصادية واجتماعية خانقة حيث اثرت في جميع المجالات وكذا في مختلف الاستراتيجيات والخطط التنموية نذكر منها خطة التنمية لسنة 2030، والتي تسعى لبلوغ التنمية الحقيقية ذات القدرة على تحقيق التوازن بين مختلف الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع المحافظة على الموارد الطبيعية، مع تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الا ان تحقيق غايات التنمية المستدامة من اهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومن بينها الجزائر خاصة ما تعلق بالبعد الاقتصادي للتنمية لتزيد لتعمق الازمة الصحية العالمية من العوائق التي تواجه تحقيق وبلوغ اهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد سوف نسلط الضوء حول واقع التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي في الجزائر في ظل الازمة الصحية العالمية من خلال طرح بعض المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة ومنه نطرح الاشكال التالي: ماهي تداعيات الازمة الصحية العالمية (جائحة كورونا- كوفيد 19) على تحقيق اهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر؟

1. فرضية البحث: كإجابة أولية على هذه الإشكالية ندرج الفرضية التالية:

"اثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) بشكل سلبي على تحقيق اهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر"

2. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى تتجلى في كونها تتناول موضوعا هاما ومستجدا شغل بال اكبر المنظمات العالمية باختلاف مجال تخصصها من المجال الاقتصادي والاجتماعي والصحي والمتمثل في تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة كما تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على تداعيات جائحة كورونا على اهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة وتحديد المكاسب المحققة والنقائص التي يجب العمل على معالجتها مع تحديد تأثير جائحة كورونا نجو بلوغ هذه الاهداف.

3. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى :

- ابراز واقع مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تحليل تطور مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات، مؤشر معدل التضخم السنوي ومؤشر معدل البطالة.
- التعرف على مدى تأثير جائحة كورونا- كوفيد 19 على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- معرفة اهم العقبات والتحديات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الجزائر.
- اقتراح بعض التوصيات من اجل السعي الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

4. الدراسات السابقة

- دراسة عتروس سيف الدين (2021)، بعنوان "أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر"، حيث اهتمت هذه الدراسة بإبراز أثر جائحة كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري من خلال التركيز على بعض القطاعات الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تبعية الاقتصاد الجزائري الحاد لقطاع المحروقات جعلته أكثر حساسية تجاه الصدمات التي تشهدها أسعار النفط، كما أن إجراءات تعليق الرحلات من وإلى الجزائر كان له أثر سلبي على الحركية الاقتصادية بصفة عامة.
- دراسة بولعراس صالح الدين (2020)، بعنوان "الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العاملي، مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل موضوع الدراسة بالاستناد على عملية مسح متكاملة لما توفر من مساهمات أصيلة في هذا الصدد، وقد توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا تسببت في آثار وخيمة على الاقتصاد العاملي وكذلك على الاقتصاد الجزائر الذي تفاقم تأثره بالجائحة بسبب تدهور أسعار النفط العاملي وتراجع الطلب على المحروقات، كما خلصت الدراسة إلى تثمين السياسة الاقتصادية للجزائر في استجابتها لتداعيات الجائحة، كما تم اقتراح مجموعة من الحلول لتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على تجاوز آثار هذه الأزمة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في تحقيق الرفاه والتطور.
- دراسة سيد اعمر زهرة، بللعما أسماء (2020)، بعنوان "قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر- الاثار والإجراءات"، حيث هدفت هذه الدراسة الوقوف على التأثير الاقتصادي لجائحة كورونا على الجزائر كما تسعى لإبراز الجهود الدولية للقضاء على الوباء مع التركيز على المجهودات التي تبذلها الجزائر لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس، وذلك باستخدام المنهج الوصفي لعرض الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا في العالم عامة والجزائر بشكل خاص إضافة الى المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات اللازمة لتغطية جوانب الموضوع، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان جائحة كورونا اسفرت عن اثار سلبية أدت الى توقف وتراجع معظم الأنشطة الاقتصادية خاصة قطاع الطاقة مما أدى الى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وعجز الميزانية.

II. الاطار النظري

1. ماهية جائحة كورونا

1.1 مفهوم جائحة كورونا

تعد فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار معروفة بأنها تسبب أمراضاً تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) (SARS-CoV). ويُمثّل فيروس كورونا المستجد (nCoV) سلالة جديدة من فيروس كورونا لم

تُكشف إصابة البشر بها سابقاً. وتعد فيروسات كورونا حَيَوانِيّة المَصْدَر، ويعني ذلك أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر.

ويعرف كوفيد-19 على انه "المرض الناجم عن فيروس كورونا المُستجد المُسمى فيروس كورونا-سارس- 2. وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المُستجد لأول مرة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في يوهان بجمهورية الصين الشعبية". (منظمة الصحة العالمية، تاريخ الاطلاع 2023/01/15)

2.1 طريقة انتقال فيروس كورونا

ينتقل فيروس كوفيد 19 بشكل أساسي من شخص إلى آخر عبر المخالطة اللصيقة، والذي ينتشر عن طريق الجسيمات السائلة الصغيرة التي تنطلق من فم الشخص المصاب بالعدوى أو من أنفه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم أو يغني أو يتنفس ويستنشقه شخص قريب منه أو يدخل إلى فمه أو أنفه أو عينيه ويتراوح حجم هذه الجسيمات من القطيرات التنفسية الكبيرة إلى الرذاذ المتناهي الصغر. لذلك من المهم ممارسة الآداب التنفسية عن طريق السعال في ثنية المرفق مثلاً، والبقاء في المنزل والعزل الذاتي عندما تكون متوعكاً إلى أن تتعافى بالكامل. كما ينتشر الفيروس بالانتقال عبر الهواء حيث يتعرض الشخص لقطرات صغيرة أو بقايا رذاذ تظل عالقة في الهواء لعدة دقائق أو ساعات، او عن طريق لمس سطح يغطيه الفيروس ثم لمس الفم أو الأنف أو الاعين، او عن طريق انتقال العدوى دون أعراض بأن ينتقل الفيروس من شخص مصاب لا تظهر عليه أعراض. (منظمة الصحة العالمية، تاريخ الاطلاع 2023/01/15)

3.1 تطور الوضعية الوبائية في الجزائر:

ظهر فيروس كورونا كوفيد 19 لأول مرة في 31 ديسمبر 2019 في مدينة يوهان بجمهورية الصين الشعبية، لينتقل بعدها الى ارجاء العالم كله حيث اكتشفت اول حالة إصابة في الجزائر لدى رعية إيطالية وافدة بتاريخ 27 فيفري 2020، ظهرت بعدها إصابة شخصين في 2 مارس 2020 بالفيروس لتتوالى الإصابات بالفيروس طيلة شهر مارس حيث سجلت 716 إصابة و44 وفاة و37 حالة شفاء ارتفعت وتيرة الإصابات بالفيروس خلال الأشهر التالية حيث وصلت الى 14272 إصابة و920 حالة وفاة و7255 حالة شفاء (الموسوعة الحرة، تاريخ الاطلاع 04/01/2023) في 1 جولية 2020 بينما بلغ مجموع الحالات المؤكدة 66 979 حالة منها 860 حالة جديدة ومن بينها 2154 وفاة و44633 حالة تعافٍ أواخر شهر نوفمبر 2020.

استمر وباء كورونا خلال سنة 2021 في تسجيل عدد مرتفع من الإصابات حيث شهدت هذه السنة موجات شديدة الخطورة خصوصا خلال الصائفة والتي أدت الى عدد معتبر من الإصابات والوفيات لتتراجع بعدها وتيرة الإصابات خلال سنة 2022 و2023. حيث قدرت عدد الحالات المؤكدة 271236 حالة بينما قدرت الوفيات ب 6881 حالة وفاة و182651 حالة شفاء الى غاية 11 فيفري (النهار أونلاين، تاريخ الاطلاع 11/01/2023).

4.1 إجراءات الحد من تفشي جائحة كورونا في الجزائر

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي الفيروس ومن أهمها نذكر:

❖ تأجيل عطل جميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات

أجلت وزارة الصحة، منح العطل لجميع مستخدمي قطاع الصحة، حيث وجهت الوزارة تعليمة إلى مديري الصحة الولائيين بتعليق كل العطل الخاصة بالعاملين على مستوى المستشفيات والمراكز الصحية عبر الوطن

❖ الحد من التجمعات

أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، بتقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس والجامعات، مراكز التكوين المهني، الزوايا والمدارس القرآنية، أقسام محو الأمية بتاريخ 12مارس2020، وفي 17مارس2020 قررت لجنة الفتوى تعليق صلاة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد في جميع أنحاء البلاد

❖ تسريح العمال : فيما يخص العمال فقد تقررت الإجراءات التالية:

- "تسريح نصف العمال مع الأولوية لتسريح النساء العاملات اللواتي لهن أطفال صغار.
- يُطبق إجراء تسريح 50 بالمائة من العمال في القطاع الاقتصادي والخدمات العمومية والخاصة
- الابقاء على عمال القطاعات الحيوية وهي :الصحة، الأمن الوطني، الحماية المدنية، الجمارك، إدارة السجون، المواصلات السلكية ولا سلكية، مخابر مراقبة الجودة، مصالح البيطرية، مصالح النظافة والتطهير، الموظفين المكلفين بالمراقبة والحراسة.» (عبد العزيز جراد. 2020)

❖ غلق كلي للمحلات ومكافحة المضاربة:

- غلق المقاهي والمطاعم في المدن الكبرى بصفة مؤقتة، إبتداء من يوم الأحد 22مارس 2020 على الساعة الواحدة صباحا إلى غاية 4أبريل 2020 ويمكن رفعها أو تمديدها إذا اقتضت الضرورة.
- ضبط السوق لمحاربة الندرة بتوفير جميع المواد الغذائية الضرورية.
- تكليف وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارتي التجارة والفلاحة والتنمية الريفية بتعقب المضاربين واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم بما فيها تشميع مستودعاتهم ومتاجرهم، والتشهير بهم في وسائل الإعلام وتقديمهم للعدالة
- "غلق كل المقاهي والمطاعم والمحلات، باستثناء محلات المواد الغذائية (المخابز والملبنات والبقالات ومحلات الخضر والفواكه)
- غلق قاعات الحفلات والاحتفالات والأعراس العائلية وغيرها.
- يتعين احترام مسافة الأمان الإجبارية على الأقل 1متر بين الأشخاص في كافة المؤسسات والفضاءات التي تستقبل الجماهير، بحيث يقع على عاتق الإدارات المعنية الحرص على احترام هذه المسافة واللجوء إلى القوى العمومية إن اقتضى الأمر". (رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. 2020)

❖ قيود السفر:

- تعليق الرحلات نحو الخارج وكذا تعليق الرحلات الجوية الداخلية.

- وقف النقل الداخلي ومنها وقف جميع وسائل النقل الجماعي العمومية والخاصة داخل المدن وبين الولايات وكذلك حركة القطارات ابتداء من 17 مارس2020 وفي 23 مارس 2020 قرر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون (اثر انعقاد اجتماع المجلس الأعلى للأمن) جملة من الإجراءات الجديدة ومنها منع تنقل سيارات الأجرة عبر كافة التراب الوطني.

2. ماهية التنمية المستدامة

1.2 مفهوم التنمية المستدامة.

يقصد بمصطلح التنمية المستدامة العمليّة التي تهدف إلى النهوض بالتنمية من الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية في كلّ دول العالم، بحيث تستطيع أن تلبي حاجات سكانه في السنوات القليلة القادمة. لقد نالت التنمية المستدامة اهتماماً بالغاً في جميع أنحاء العالم، مما يستلزم ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية، وإدارتها في خدمة التنمية، وتغيير أنماط الإنتاج، والاستهلاك غير المُقنّن، والحد من التلوث البيئيّ، بالإضافة إلى الحدّ من الفقر عن طريق تحسين مستويات المعيشة، وإيجاد فرص عمل متزايدة، على أن يراعى في كل ذلك حقُ الأجيال القادمة منها، خصوصاً المياه، والطاقة (مساعدة، 2020).

وقد تعددت وتنوعت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية، حيث اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات بتقديم مفهوم التنمية المستدامة، وفيما يلي أهم التعريفات الخاصة بالتنمية المستدامة.

- التعريف ذو الطابع الاقتصادي: وتعني الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وذلك للحصول على الحد الأقصى من المنافع، مع ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية.

- التعريف ذو الطابع الاجتماعي: تمثل التنمية المستدامة من هذا المنظور العمل على تطوير نوعية الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية وهذا بغية تشجيع الافراد على الاستقرار في مناطقهم وعدم التدفق على المدن.

- التعريف ذو الطابع البيئي: التنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وحماية الأراضي الزراعية والموارد المائية.

- تعريف الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية ظهر هذا المفهوم في تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية سنة 1981 والذي عرفها ب «هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة».

- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة عرفها تقرير مستقبلنا المشترك سنة 1987 بما يلي: «التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، والتي تركز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الأرض دون الزيادة في استخدام الموارد الطبيعية».

- تعريف الأمم المتحدة عرفتها الأمم المتحدة على أنها «مجموعة من الطرق والوسائل التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات بهدف تحسين المستوى الاقتصادي الاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية وبالتالي تساهم في تقدم البلاد».

والتنمية المستدامة كمفهوم واسع «فقلة من الناس الذين لديهم وعي وقابلية لتطبيقها، بحيث يتم استخدام وسائل مختلفة تحافظ على البيئة والثروة الغابية، والحيوانية، والسمكية، والنباتية، والمعدنية، مع المحافظة على استمرار عطاء هذه الثروات لسد حاجيات الأجيال القادمة والمحافظة على التنوع الحيواني» (جمال حلاوة، علي صالح، 2010، ص 131).

كما تعرف التنمية المستدامة بانها "التنمية المستمرة والعادلة المتوازنة والمتكاملة والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الاجيال القادمة" (أبو النصر.م، مدحت محمد.ي .، ص 82).

2.2 أبعاد التنمية المستدامة :

تتضمن التنمية المستدامة أبعاد متعددة مترابطة ومتداخلة فيما بينها لا يمكن الفصل بينها، ويمكن الاشارة الى ثلاثة أبعاد هامة وتتمثل في الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

البعد الاقتصادي: "وهو الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم، كفء رأس المال، العدالة الاقتصادية، توفير واشباع الحاجات الأساسية." (عصماني خديجة، 2013، ص 18)

البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي في:

- المحافظة على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني التصحر والانجراف.
- المحافظة على موارد المياه العذبة المياه السطحية والجوفية.
- المحافظة على إستقرار المناخ والنظم والبيولوجية.
- حماية الكوكب من التغيرات المناخية والاحتباس الحراري.

البعد الاجتماعي: "تسعى التنمية المستدامة لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن. وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية، الوفاء بحاجات الإنسان وتحقيق الرعاية الاجتماعية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. بالإضافة إلى توعية أفراد المجتمع بضرورة التضامن والإسهام في بناء مجتمع موحد من خلال تسخير طاقاتهم وجهودهم لصناعة مستقبل زاهر يحلمون به لهم ولأجيالهم القادمة، تجسيدا لمبدأ تكافؤ الفرص في توزيع المداخيل والثروات" (شليحي، تواتي، 2017، ص 75)

3.2 مؤشرات التنمية المستدامة:

يتطلب تقييم الإنجازات المحققة في إطار تحقيق اهداف التنمية المستدامة في أي دولة الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تقدم صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة وتعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وتعتبر هذه المؤشرات معايير كمية يمكن حسابها ومتابعة تغيراتها، وتنقسم مؤشرات التنمية المستدامة الى ثلاث اقسام حيث سنركز اهتمامنا في هذه الدراسة على المؤشرات الاقتصادية مع استعراض بقية المؤشرات البيئية والاجتماعية وهي:

المؤشرات الاقتصادية: اهم المؤشرات الاقتصادية هي كالتالي:

- "مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما في التقارير الدولية والإقليمية لقياس مستوى التنمية وتقييم الاستدامة
- مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: يساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي في الاقتصاد الوطني وتطور حجم تراكم أرس المال فيه.
- مؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات يوضح هذا المؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي ومستوى علاقاتها التجارية مع بلدان العالم المختلفة.
- أنماط الإنتاج والاستهلاك: تتمثل أهم المؤشرات المتعلقة بها فيما يلي: مؤشر كثافة استخدام الطاقة: يعبر هذا المؤشر عن كفاءة استهلاك الطاقة في البلد. ومؤشر توليد النفايات الصعبة: يهدف هذا المؤشر إلى قياس التأثير السلبي للنشاط الصناعي على النظم البيئية والموارد الطبيعية المختلفة ممثلا بكمية النفايات الصلبة".(بوفنش، 2018، ص 21)

اما بقية المؤشرات والمتمثلة في المؤشرات البيئية والاجتماعية فنوجزها في النقاط التالية:

اذ ان اهم المؤشرات الاجتماعية هي:

- "السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛ نسبة السكان العاطلين عن العمل؛ الصحة العامة؛ التعليم والتكوين؛ الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛ النسبة المؤوية للنمو السكاني" (الجودي صاطوري، 2016، ص 302)

اما المؤشرات البيئية: وتحتوي على النقاط التالية:

- "نصيب الفرد من الاراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الاراضي المتاحة للإنتاج الزراعي.
- التغير في مساحات الغابات والاراضي الحرجية: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الاراضي الخضراء الى مساحة البلد الاجمالية. فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على امكانية زيادة الانتاج الزراعي اما العكس فانه يشير الى توسع التصحر وزحفه الى الاراضي الخضراء. والتصحر: قياس الاراضي المصابة بالتصحر ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلد."(مهدي، غيلان فايق، محيسن، ص 7)

4.2 موقع البعد الاقتصادي ضمن الاهداف الانمائية للألفية لسنة 2015 واهداف التنمية المستدامة لسنة 2030

الاهداف الانمائية للألفية 2015:

اجتمعت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر من سنة 2000، وعددها 192 دولة، وما لا يقل عن 23 منظمة دولية، واتفقت على مجموعة من الاهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تبنتها منظمة الأمم المتحدة في إطار إعلان الألفية المنبثق عن القمة، والذي تضمن مجموعة من الالتزامات الهادفة إلى القضاء على الفقر والجوع والامراض والامية والتمييز ضد المرأة والقضاء عليها.

تعبر هذه الاهداف عن رغبة وارادة المجتمع الدولي ممثلا في اعلى مستوياته لتحقيق التنمية في كل انحاء العالم لاسيما قارة افريقيا حيث حددت فترة 15 سنة لتحقيق هذه الاهداف نظرا لضرورة تقديم اجابات صريحة ودقيقة لمعاناة الفقراء وتمكينهم من الحصول على ابسط حقوقهم في مجال الصحة والتعليم والتغذية وهذا في إطار تحقيق تنمية مستدامة لهم.

تمثل الاهداف الانمائية للألفية إطار مرجعي عالمي يسمح للبلدان والمنظمات الدولية لتنمية بالعمل معا لتحقيق اهداف مشتركة وتكريس جهود غير مسبوقة لتلبية احتياجات الاشخاص الاكثر فقرا حول العالم.

تتضمن الاهداف الانمائية للألفية ثمانية اهداف، تعتمد 21 غاية و60 مؤشرا. وفيما يلي نعرض هذه الاهداف :

- الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- الهدف الثاني : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- الهدف الرابع : تقليل وفيات الأطفال.
- الهدف الخامس : تحسين الصحة النفاسية.
- الهدف السادس : مكافحة الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى.
- الهدف السابع : كفالة الاستدامة البيئية.
- الهدف الثامن : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

نلاحظ ان ابعاد هذه الأهداف متنوعة من اجتماعية واقتصادية وبيئية، الا ان البعد الاقتصادي لم يكن البعد الأهم بينها. فالبعد الاجتماعي هو المسيطر عليها والذي يؤثر ضمنيا الى جانب البعد البيئي على مؤشرات البعد الاقتصادي.

- اهداف التنمية المستدامة لسنة 2030:

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة الممتدة من 25 الى 27 سبتمبر بحضور قادة أكثر من 150 دولة من اجل المصادقة على خطة جديدة طموحة للتنمية المستدامة يرتكز عليها المجتمع الدولي والحكومات الوطنية من أجل أن ينعم جميع سكان العالم بالرفاه والرخاء على مدى السنوات ال 15 القادمة. وقد أطلق على الخطة تسمية " تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة

2030" والتي تضم 17 هدفا للتنمية المستدامة و169 غاية و244 مؤشر لمتابعة وقياس تنفيذها. وتتميز أهداف التنمية المستدامة بمعالجة مختلف ابعاد التنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتتمثل في:

الهدف1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

نلاحظ ان البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يحتل مكانة هامة بينها، وخاصة فيما يخص تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع إضافة الى حصول الجميع على خدمات الطاقة المستدامة أي الأهداف التي تتعلق مباشرة بتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاه للأفراد كما ان الأهداف الأخرى تؤثر بشكل مباشر على البعد الاقتصادي وتتيح تلبية احتياجات الافراد الصحية والتعليمية وضمان الامن والمحافظة على البيئة.

III. الطريقة والأدوات :

من اجل تحقيق اهداف الدراسة تعتمد الورقة البحثية على المنهج الوصفي مستعينة بمعطيات إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بالإضافة إلى استخدام تقارير الأمم المتحدة، والاستعانة بمختلف الدراسات والمنشورات العلمية. كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من

خلال تحليل البيانات والمعلومات لمختلف مؤشرات التنمية المستدامة وإبراز التحديات التي تواجه تجسيد اهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر.

IV. النتائج ومناقشتها

1. تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022:

بعد عرض اهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، حاولنا تقييم أداء الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في هذا الجانب للتنمية المستدامة والتي توفرت لدينا حولها معطيات لتحقيق التوازنات الكلية وهذا خلال الفترة 2000 حتى سنة 2022، وهي على النحو التالي:

- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر هذا المؤشر من اهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، بحيث تمثل نتائج الجدول رقم 1 (انظر الجدول رقم 1 في الملاحق) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

تبين نتائج الجدول رقم 1 ارتفاعا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة 2000 حيث انتقل من 54,79 مليار دولار سنة 2000 ليصل إلى 213,86 مليار دولار سنة 2014، ليتراجع بعدها إلى 160.03 مليار دولار سنة 2016 و171.76 مليار دولار سنة 2019 نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 2014.

بينما كان للازمة الصحية العالمية بالغ الأثر في تراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير إلى 145.009 مليار دولار سنة 2020 و163.04 مليار دولار سنة 2021.

بينما نلاحظ ان النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سجل نتائج ايجابية ابتداء من سنة 2000 واستمرت في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة وقد انتقلت قيمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 3898.48 دولار سنة 2009 إلى 5610.73 دولار سنة 2012، ثم 5516.23 دولار سنة 2014. لتتراجع بعد ذلك حيث سجلت قيمة تقدر ب 197.42 4 دولار سنة 2015، ثم 4022.15 دولار سنة 2019. ويعزى هذا التراجع الى الازمة النفطية بسبب الانخفاض في أسعار البترول سنة 2014.

استمر النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض حيث تراجع الى 337.25 3 دولار سنة 2020 و 3690.63 دولار سنة 2021، ويفسر هذا الانخفاض بالازمة الصحية العالمية وتبعات الاغلاق العام الذي تسبب في الكساد وانخفاض الطلب العالمي على النفط.

- مؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات:

يعد الميزان التجاري واحدا من أهم المؤشرات الاقتصادية الذي يتم من خلاله حساب معدل نمو الاقتصاد لدولة ما، كما أنه يوضح ما إذا كان اقتصاد الدولة يتحرك بشكل إيجابي أو سلبي، وسواء كان الميزان التجاري إيجابي أو سلبي فهذا يعكس حالة العملة المحلية لهذه الدولة.

يبين الجدول رقم 2 الذي يمثل هيكل الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (انظر الجدول رقم 2 في الملاحق)، أن الميزان التجاري قد سجل ارتفاعا ابتداء من سنة 2000 حيث ارتفع رصيد الميزان التجاري من 11 656 مليون دولار الى 32 940 مليون دولار سنة 2008. ويعزى هذا الارتفاع في الميزان التجاري الى التحسن الكبير

في الصادرات من المحروقات، لذلك اثرت تقلبات أسعار النفط في تغيير وضعية الميزان التجاري في الجزائر والذي عرف تراجعا سنة 2009 قدر ب 797 مليون دولار نتيجة الازمة المالية العالمية وتبعاتها من انخفاض اسعار النفط لتعاود الاسعار الارتفاع مسجلة تحسنا في الميزان التجاري الذي ارتفع سنة 2010 الى ان ضربت الازمة النفطية العالمية سنة 2014 ما أدى الى تسجيل اختلال مطرد في توازن الميزان التجاري الى غاية سنة 2019. لتشهد سنة 2020 الازمة الصحية العالمية التي اثرت بدورها في اختلال في وضعية الميزان التجاري في الجزائر الذي سجل عجزا خلال هذه الفترة. لتسجل بعدها وضعية الميزان التجاري فائضا قدر ب 17 مليار دولار سنة 2022 نتيجة تحسن الوضعية الصحية في العالم وبداية تعافي الاقتصاد العالمي الذي أدى الى ارتفاع الطلب على النفط.

- مؤشر معدل التضخم السنوي:

يقصد بالتضخم ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الخلل الاقتصادي في الدولة، ويبين الشكل رقم 1 (انظر الشكل رقم 1 في الملاحق) معدل التضخم السنوي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

تميز معدل التضخم في الجزائر بالتذبذب خلال الفترة 2000-2005 اذ يرتفع تارة ثم ينخفض نتيجة نمو الكتلة النقدية وارتفاع نفقات الدولة الناتجة عن اعتماد البرنامج الاستثماري وكذا زيادة النفقات الاجتماعية المتمثلة في رفع الأجور في إطار الحد الادنى للأجور. بينما تميزت الفترة 2006-2008 بارتفاع معدل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية سواء المحلية او المستوردة، ليتراجع بعدها معدل التضخم خلال سنتي 2009 و2010 نتيجة تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي خفف من أثر التضخم المستورد على المستوى العام لأسعار.

في حين سجلت سنة 2012 معدلا مرتفعا قدر ب 8.89% بسبب الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية هذه السنة والتي أدت الى رفع المستوى العام للأسعار.

انخفض معدل التضخم خلال سنتي 2013 و2014 لكنه سرعان ما عاود الارتفاع نتيجة الازمة النفطية العالمية الى غاية سنة 2019 حيث تراجع معدل التضخم الى 1.95% ويفسر هذا التراجع بانخفاض أسعار بعض المنتجات الاستهلاكية خاصة المواد الغذائية.

بينما شهدت سنتي 2020 و2021 عودة المعدلات المرتفعة وهو ما يفسر بتبعات الأزمة الصحية العالمية لسنة 2020 والكساد وارتفاع الأسعار العالمي.

- مؤشر معدل البطالة:

يشمل هذا المؤشر جميع افراد القوى العاملة. ويوضح الشكل رقم 2 (انظر الشكل رقم 2 في الملاحق) تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

تميزت معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2007 بمنحاها التنازلي ، حيث تراجعت من 29.77٪ سنة 2000 إلى 17.65٪ سنة 2004 ثم 13,79% سنة 2007، وترجع هذه النسب المرتفعة من البطالة الى ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر، إضافة إلى التسريح الكبير للعمال نتيجة لحل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية في اطار تبني الجزائر لاقتصاد السوق والخوصصة خلال بداية التسعينيات.

أما ابتداء من سنة 2008 فقد بدأت معدلات البطالة في الانخفاض، اذ تراجعت من 11.33% في نفس السنة الى 9.82% سنة 2013 و11.5 سنة 2019، ويرجع هذا التحسن الى تحسن مداخيل البترول التي تم استغلالها في دفع عجلة الاستثمار وارتفاع حجم المشاريع والاستثمارات، وللنمو الإيجابي لميزان المدفوعات وتقلص المديونية الخارجية اضافة الى البرامج التي اعتمدتها الدولة لدعم وتشغيل الشباب. بينما ارتفعت معدلات البطالة الى حدود 12.55% و12.7% سنة 2020 و2021 على التوالي، نتيجة الازمة الصحية وتبعاتها من الاغلاق العام وفقدان العديد من الوظائف.

2. تحليل تداعيات جائحة كورونا على الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة لسنة 2030 في الجزائر

مع مطلع سنة 2019 بدا الاقتصاد الجزائري في التعافي والتغلب على اثار الركود بسبب الحراك الشعبي الا ان أواخر نفس السنة كانت شاهدة على تفشي الازمة الصحية العالمية مما تسبب بتداعيات خطيرة على الاقتصاد الجزائري كما ستزيد خصوصيته كاقتصاد ريعي يعتمد على سعر المحروقات من حدة الازمة فقد أدى هبوط سعر النفط الى ما دون 30 دولار للبرميل الى تراجع الإيرادات المالية للجزائر وعجز الموازنة خلال فترة الجائحة اذ ارتفع العجز الى حدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 و15% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 إضافة الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 171.76 مليار دولار سنة 2019 إلى 145.09 مليار دولار سنة 2020، و 163.04 مليار دولار سنة 2021 (La banque mondiale, 2023)، بينما أدى التحسن في أسعار النفط سنة 2022 الى ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.7%، والتي تعد من بين أسرع نسب النموّ في العالم. كما صنف صندوق النقد الدولي الجزائر بين الاقتصادات العربية الـ 6 التي ستسجّل أعلى نسب نموّ في الفترة المذكورة، على الرغم من تأثيرات تباطؤ الاقتصادي العالمي، في ظل استمرار أزمة الحرب في أوكرانيا، وجائحة فيروس كوفيد-19. (جريدة الشروق, 03 فيفري 2023)

كما تأثرت معدلات البطالة هي الأخرى بالجائحة اذ قدرت منظمة العمل الدولية، ان قطاعا واسعا من العمال قد تضررت بفعل الاغلاق العام وفقدان الوظائف، حيث ارتفعت معدلات البطالة من 10.5٪ سنة 2019 إلى 12.55٪ سنة 2020 و12.7% سنة 2021. (La banque mondiale, 2023)

كما ادت الاجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد من انتشار وباء كورونا كتعليق الرحلات الخارجية وغلق كل الحدود البرية والبحرية والجوية الى تراجع ملحوظ في قيمة الصادرات قدر ب 11.9 ٪ وتبعا لذلك فقد اتسع العجز في الميزان التجاري سنة 2020 الى حدود 10600 مليون دولار (المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والاحصائيات, تاريخ الاطلاع 2022/12/23). كما تسببت الجائحة في ارتفاع معدل التضخم بحوالي 42.2 ٪ سنة 2020 بالمقارنة بسنة 2019 حيث قدر ب 2.4% سنة 2020 ليواصل ارتفاعه الى 7.20% سنة 2021 ويرجع هذا الارتفاع الى الزيادة المسجلة في أسعار العديد من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالمواد الغذائية، الملابس، الأثاث، النقل والاتصالات، والسكن. ومن المتوقع ان يسجل معدل تضخم من رقمين سنة 2022 (حيث تراوح بين 8.5% و11% خلال الفترة الممتدة بين جانفي-نوفمبر 2022) ,La banque mondiale)

(consulté le 02/01/2023، وذلك راجع للقيود المفروضة على الاستيراد والتي شلت جهاز الإنتاج وانخفاض قيمة الدينار في مقابل أسعار صرف كل من الدولار واليورو إضافة الى تذبذب أسعار النفط.

3. تقييم مستوى تحقيق: التنمية المستدامة: اهم العقبات والتحديات.

واجهت الجزائر العديد من التحديات في تجسيد برامج التنمية المستدامة والتي تعود أساسا الى تراجع مداخيلها من العملة الصعبة، حيث ساهم ارتباط الاقتصاد الوطني بأسعار المحروقات الى تراجع مداخيلها بسبب تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية الامر الذي أدى الى شح الموارد المالية لتجسيد خطة التنمية 2030، اضافة الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وكذا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما أدى التذبذب في السوق النفطية الى تراجع مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية التحتية ما أثر على خلق فرص ومناصب عمل جديدة ما أدى الى ارتفاع معدل البطالة وخاصة بين الشباب والمتخرجين حديثا من الجامعات.

تواجه الجزائر أيضا تحديات بيئية خطيرة خاصة في الآونة الأخيرة مرتبطة بالظروف المناخية حيث أثرت قلة تساقط الامطار على الانتاج الفلاحي إضافة الى ضعف اليد العاملة في الفلاحة عموما وقطاع التصنيع، ونقص التكوين في مختلف المجالات مع ضعف التحكم في التكنولوجيات الحديثة كلها عوامل ساهمت في خلق صعوبات امام جهود الجزائر في بلوغ أهدافها التنموية وتجسيد خطة التنمية 2030، وبالتالي فان الجزائر تحتاج الى مضاعفة المجهودات من اجل النجاح في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ذات البعد الاقتصادي.

V. الخلاصة:

اثرت جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري بشكل كبير فبالرغم من الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الجزائر الا ان عامل المفاجئة والسرعة في انتشار الوباء مع شدة فتكه بالمصابين أدى الى تأثير سلبي إضافة الى زيادة التحديات وتعطيل التقدم المحرز لتحقيق اهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 في الجزائر وعلى المستوى العالمي.

سمحت الدراسة الحالية بالتعرف على واقع اهداف التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي حيث اسفرت الجهود التي بذلتها الجزائر في تجسيد العديد من الانجازات نحو بلوغ خطة التنمية المستدامة لسنة 2030. فقد سجلت مؤشرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تحسنا كبيرا اذ تميزت بارتفاع مستوى دخل الفرد والتحسن في الميزان التجاري وأيضا تراجع معدلات البطالة.

رغم النتائج الايجابية المسجلة الا ان جائحة كورونا (كوفيد-19) تسببت في خسارة العديد من المكاسب المحققة واثرت بشكل سلبي على تحقيق اهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر التي ما زالت تواجه العديد من التحديات لبلوغ اهدافها التنموية وتحقيق خطة التنمية 2030 نتيجة لتداعيات الازمة الصحية العالمية التي تسببت في تعطيل التجارة واحالة العمال اما على عطلة اجبارية او البطالة والاغلاق العام والعجز المرتفع (تأكيد فرضية الدراسة) وعليه فإننا توصلنا الى اقتراح بعض التوصيات لتجاوز هذه الاثار ونذكر منها:

- تنويع الاقتصاد الوطني والتقليل من الاعتماد والتبعية لقطاع المحروقات، مع التركيز على تطوير القطاع الصناعي والفلاحي لتحقيق اكتفائها الذاتي، والسياحي.

- الاستثمار في ميدان الطاقات المتجددة، ومحاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثروة البيئية عامة والتنوع الايكولوجي.
- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنمية المستدامة، والعمل على تطويرها وتكييفها مع احتياجاتنا الوطنية.
- انشاء صندوق مالي لمواجهة اثار الازمات الطارئة.
- العمل على تجسيد التحول الرقمي كخيار استراتيجي في حال حدوث أي ازمة.

- الإحالات والمراجع :

- منظمة الصحة العالمية، تاريخ الاطلاع 2023/01/15
https://www.who.int/ar/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-disease-covid-19
- منظمة الصحة العالمية، تاريخ الاطلاع 2023/01/15
https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus#tab=tab_1
- الموسوعة الحرة .تاريخ الاطلاع 2023/01/04.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9_
- النهار اونلاين. (تاريخ الاطلاع 2023/01/11). آخر حصيلة كورونا في الجزائر
https://www.ennaharonline.com/%D8%A2%D8%AE%D8%B1
- مساعدة مريم (2020). مقومات التنمية المستدامة. تاريخ الاطلاع: .2020-02-21
https://mawdoo3.com
- عبد العزيز جراد. (21 مارس 2020) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. المرسوم التنفيذي 69-20 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته. الجزائر.
- عبد المجيد تبون 23 مارس 2020 قرار رئاسي إثر انعقاد اجتماعا للمجلس الأعلى للأمن.
- جمال رضا حلاوة، علي محمود موسى صالح (2009). مدخل الى علم التنمية. الطبعة الاولى. عمان - الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع. ص 131.
https://books.google.dz/books?id=01srDAAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false
- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد (2017). التنمية المستدامة مفهومها ابعادها – مؤشراتها. الطبعة الأولى. القاهرة مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر. ص .82
- شلى حي الطاهر تواتي عامر . (2022). أبعاد وأداف التنمية المستدامة آفاق 2030 . مجلة البحوث و الدراسات التجارية. المجلد 1. العدد 1. ص 70-78 .
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80543
- الجودي صاطوري (2016). التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات. مجلة الباحث، العدد 16. ص 302.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/7/16/16/2802
- بوفنش وسيلة (2018،). دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990 –2016. ألمجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 11، صفحة بوفنش وسيلة، دور الطاقة في ص 21.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/259/6/2/73457
- عصماني خديجة (2013). إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرابح ورقلة. ص 18.

- مهدي سهر غيلان، فايق جزاع، ياسين شيماء رشيد محيسن (s.d.). دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة. ص 7.

https://www.iasj.net/iasj/download/232b745a324b6ae7

- La banque Mondiale. (consulté le 02/01/2023). https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ.
- Office nationale des statistique . (consulté le 24/12/2022). https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=8&codeStat=SL.UEM.TOTL.ZS&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=1&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP
- المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والاحصائيات، تاريخ الاطلاع 2022/12/23

https://perspective.usherbrooke.ca.

- La banque Mondiale. (consulté le 02/01/2023). https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ.

Referrals and references

- World Health Organization, date of access 01/15/2023

https://www.who.int/ar/news-room/questions-and-answers/item/coronavirus-disease-covid-19

- World Health Organization, date of access 01/15/2023

https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus#tab=tab_1

- The Free Encyclopedia. View date 01/04/2023.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9_

- Al-Nahar online. (View date 01/11/2023). The latest Corona toll in Algeria

https://www.ennaharonline.com/%D8%A2%D8%AE%D8%B1

- Helping Mary (2020). Ingredients for sustainable development. View date: 2020-02-21

https://mawdoo3.com

- Abdel Aziz Jarad. (March 21, 2020) Official Gazette of the Republic of Algeria. Executive Decree 69-20 on measures to prevent and combat the spread of the coronavirus pandemic. Algeria.
- Abdelmadjid Tebboune March 23, 2020 Presidential decision following a meeting of the Supreme Security Council.
- Jamal Reda Halawa, Ali Mahmoud Musa Saleh (2009). An introduction to the science of development. First edition. Amman - Jordan: Dar Al-Shorouk for publication and distribution. p. 131.

https://books.google.dz/books?id=01srDAAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false

- Medhat Abu Al-Nasr, Yasmine Medhat Mohamed (2017). Sustainable development concept, dimensions - indicators. 1st edition. Cairo, Egypt: The Arab Group for Training and Publishing. p.82
- Shalihi Taher Touati Amer. (2022). Dimensions and goals of sustainable development 2030 horizons. Journal of Business Research and Studies. Volume 1. Issue 1. pp. 70-78.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80543

- Al-Judi Satori (2016). Sustainable development in Algeria: reality and challenges. Researcher Magazine, Issue 16. p. 302.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/7/16/16/2802

- Bufensh Wasila (2018,). The role of energy in activating the dimensions of sustainable development in Algeria during the period 1990-2016. Algerian Journal of Humanities and Social Sciences, No. 11, Bufensh Wassila page, Energy role, p. 21.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/259/6/2/73457

- Osmani Khadija (2013). The problem of sustainable development in Algeria. A memorandum submitted for obtaining a bachelor's degree in political science, University of Kasdi Merabih, Ouargla. p. 18.
- Mahdi Sahar Ghaylan, Fayeq Jazzaa, Yassin Shaima Rashid Muheisen (s.d.). An analytical study of the most important indicators of sustainable development in Arab and developed countries. p. 7.

https://www.iasj.net/iasj/download/232b745a324b6ae7

- The Banque Mondiale. (consulted on January 02, 2023). https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ.
- National Statistic Office. (consulted on 12/24/2022). https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=8&codeStat=SL.UEM.TOTL.ZS&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=1&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP
- General Directorate of Customs, National Center for Media and Statistics, accessed 12/23/2022

. https://perspective.usherbrooke.ca

- The Banque Mondiale. (consulted on January 02, 2023). https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ.

ملاحق:

جدول رقم (1): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000-2021

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الدولار)
2000	54,79	1780,38
2001	54,74	1754,58
2002	56,76	1794,81
2003	67,86	2117,05
2004	85,33	2624,80
2005	103,20	3131,33
2006	117,03	3500,14
2007	134,85	3971,80
2008	171,01	4946,56
2009	137,21	3898,48
2010	161,16	4495,92
2011	200,25	5473,28
2012	209,02	5610,73
2013	209,72	5519,78
2014	213,86	5516,23
2015	166,36	4197,42
2016	160,03	3967,20
2017	170,09	4134,94
2018	174,91	4171,80

2019	171,76	4022,15
2020	145,009	3337,25
2021	163,04	3690,63

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال معطيات البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ

جدول رقم (2) : الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. (الوحدة مليون دولار امريكي)

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2000	11 656	2011	20 229
2001	8 032	2012	17 507
2002	5 605	2013	5 891
2003	9 754	2014	-3 077
2004	12 291	2015	-22 211
2005	23 872	2016	-22 688
2006	31 470	2017	-17 113
2007	29 933	2018	-11 094
2008	32 940	2019	-11 014
2009	-797	2020	-*10600
2010	11 317	2021	-1 571
		2022	**17000

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على https://perspective.usherbrooke.ca المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والاحصائيات (CNIS bilan).

❖ https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84.
**https://www.echoroukonline.com.

شكل رقم (1) : معدل التضخم السنوي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

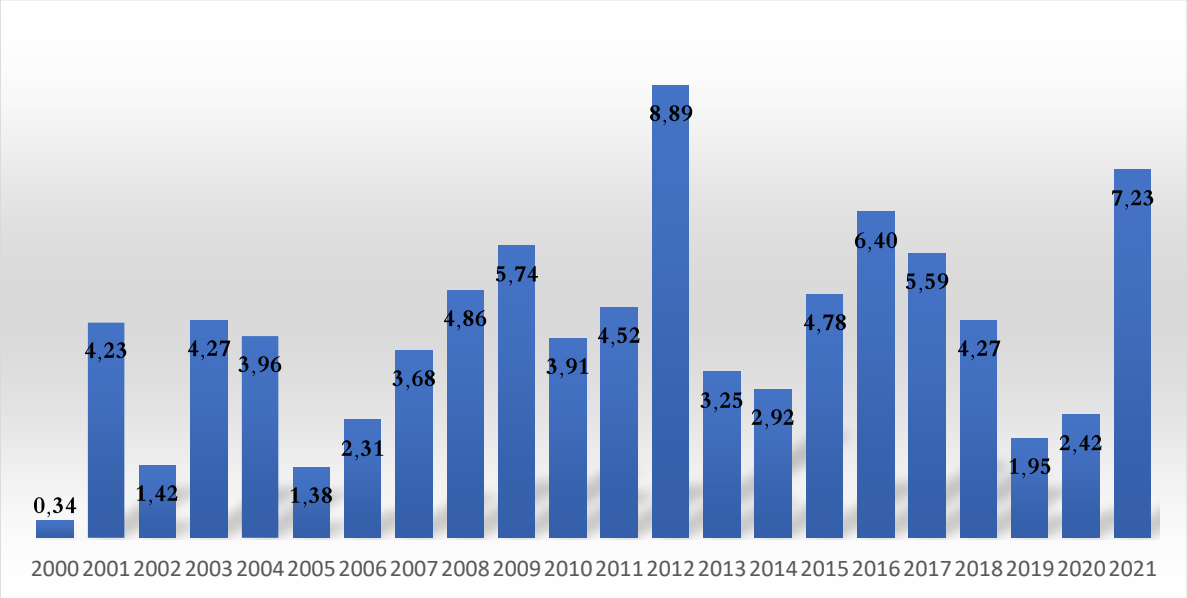

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

شكل رقم (2) : تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

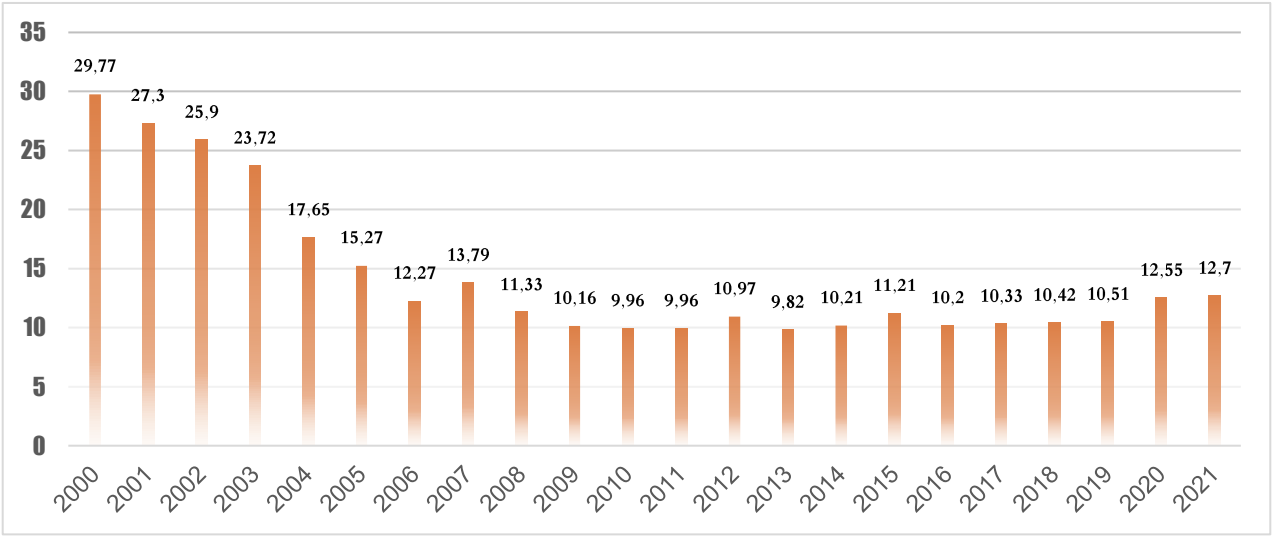

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=8&codeStat=SL.UEM.TOTL.ZS&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=1&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

امال بلعيدي، اسيا شريف. (2023). تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على تحقيق اهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، 13(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 49-67.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category